

أثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الجزائري (الفترة 1990-2020)
**The Impact of Changes in The Exchange Rate On Inflation in The
 Algerian Economy (The Period 1990-2020)**

ط.د زرقون فيصل (*)

جامعة تيسمسيلت

مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية ولاية عين الدفلى، الجزائر

fayssal zegoun@cuniv-tissemsilt.dz

د. سهلي رقية

جامعة تيسمسيلت، الجزائر

sehlinawala@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/07/01 تاريخ القبول للنشر: 2023/01/17

ملخص:

نهدف من خلال دراستنا هذه الى قياس مدى تأثر معدل التضخم نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2020، بالاعتماد على متغيرات السياسة النقدية الممثلة في كل من عرض النقود بالمعنى الواسع، سعر الصرف ومعدل الفائدة الحقيقي بالإضافة الى كل من الناتج المحلي الإجمالي و الانفاق الحكومي كمتغيرات مستقلة والتضخم معبرا عنه بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك كمتغير تابع، وذلك باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المبطأة، وقد تم التوصل بعد توصيف النموذج و إجراء الاختبارات الإحصائية الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات بالإضافة الى إمكانية تصحيح الاختلالات في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: تضخم، سعر الصرف، الجزائر، التكامل المشترك.

Abstract:

Our study aims to measure the impact of changes in exchange rates on the inflation rate in Algeria during the period 1990-2020, as we relied on both money display , the exchange rate ,the interest

*ط.د زرقون فيصل.

rate, in addition to the gross domestic product and the government spending as independent variables and inflation rate is expressed by the ICP, using Autoregressive Distributed lag Model, After the study, we concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the variables in addition with the possibility of correcting imbalances resulting from shocks in the independent variables in the long run.

key words: Inflation, exchange rate, Algeria, Cointegration.

مقدّمة:

يعد سعر الصرف من بين أهم الوسائل التي تستعملها السلطة النقدية في تحقيق السياسات الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية أين يكون تأثير قناة سعر الفائدة ضعيفا. كما انه يعتبر من بين المؤشرات التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي العام للبلاد، فقد يتسبب تدهوره بمشاكل اقتصادية جمة على المستويين الكلي والجزئي ولذلك عادة ما نجد صناع القرار يسعون الى اختيار نظام صرف يتماشى والبنية الاقتصادية للبلاد. غير ان التذبذب المستمر في أسعاره سواء لأسباب اقتصادية أو حتى سياسية من شأنه ان يكون له انعكاس على المستوى العام للأسعار خصوصا في الاقتصاديات الريعية، وهو ما يمكن اسقاطه على الاقتصاد الجزائري، حيث يكون لانخفاض سعر صرف الدينار انعكاس مباشر على المستوى العام للأسعار خصوصا في ظل الاعتماد على الاسترداد.

الاشكالية: الى أي مدى تؤثر التقلبات في أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على مستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990 الى 2020؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال داستنا هذه الى محاولة تسليط الضوء على كل من التضخم وسعر الصرف وكذا العلاقة بينهما ودراسة مدى هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2020، وهذا من خلال الاعتماد على الطرق القياسية في ذلك.

أهمية الدراسة: نظرا لما لظاهرة التضخم من آثار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الامر الذي يستدعي إيجاد سبل من شأنها كبح جماح التضخم جاءت داستنا كإسهام في إيجاد طرق لاستهداف التضخم من خلال الاعتماد على احدى اهم ادوات السياسة النقدية وهو سعر الصرف.

فرضيات الدراسة:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الدينار الجزائري ومعدل التضخم.
- لا يتسم اتجاه العلاقة التي تربط بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر بنفس الطبيعة في المديين القصير والطويل.
- وجود علاقة سالبة تتجه من أسعار الصرف الى التضخم في الجزائر في الأجل الطويل.

منهج الدراسة: من أجل استوفاء أهداف البحث واختبار فرضياته، فقد اعتمدت الدراسة على المزج بين كل من المنهج الوصفي والمنهج القياسي، المستند على قياس أثر التغير في سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الجزائري باستعمال نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (المبطأة) ARDL من خلال برنامج التحليل الاحصائي (Eviews12).

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: شملت الدراسة الفترة 1990-2020

الحدود المكانية اتخذت الدراسة من الاقتصاد الجزائري حيزا مكانيا لها.

الدراسات السابقة:

دراسة سلامي أحمد وجنيدي مراد (2018): بعنوان قياس العلاقة الاقتصادية بين تقلبات اسعار الصرف ومعدلات التضخم حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة (1970-2016) ، التي هدفت

إلى محاولة التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف والنواتج المحلي في معدل التضخم في الاقتصاد التركي خلال الفترة 1980-2017 وذلك بالاعتماد على القياس الإقتصادي للتكامل المشترك بين المتغيرات اعتمادا على منهج اختبار الحدود وقد توصلت الدراسة الى انه لكل من عرض النقد وسعر الصرف الاجنبي تأثير معنوي ايجابي في معدل التضخم في المدى القصير مع وجود علاقة سببية احادية الاتجاه منعرض النقد الى معدل التضخم.

دراسة بوصيع سهام وساحلي لزهرة (2020): المعنونة بنمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018، حيث هدفت إلى قياس وتحليل أثر العمق المالي وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة

الدراسة، من خلال الاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي وتوصلت الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الزيادة في سعر الصرف ومعدل التضخم، بينما تغيب هذه العلاقة بين الزيادة في معدل التعميق المالي ومعدل التضخم.

دراسة رفاه عدنان نجم (2020): والمعنونة بأثر عرض النقد وسعر الصرف والنواتج المحلي الاجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980-2017)، التي هدفت إلى محاولة التعرف على أثر كل من عرض النقود وسعر الصرف والنواتج المحلي في معدل التضخم في الاقتصاد التركي خلال الفترة 1980-2017 وذلك بالاعتماد على القياس الإقتصادي للتكامل المشترك بين المتغيرات اعتمادا على منهج اختبار الحدود وقد توصلت الدراسة الى انه لكل من عرض النقد وسعر الصرف الاجنبي تأثير معنوي ايجابي في معدل التضخم في المدى القصير مع وجود علاقة سببية احادية الاتجاه منعرض النقد الى معدل التضخم.

دراسة سلام كاظم شاني (2021): تحت عنوان استخدام متجه الانحدار الذاتي VAR لقياس دور سعر الصرف في التضخم والنمو الاقتصادي - العراق حالة دراسية للمدة 1988-2017 وقد هدفت الى قياس وتحليل دور سعر الصرف في التضخم، والنواتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي للمدة 1988-2017، من خلال الاستعانة بالقياس الاقتصادي، حيث تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، والتي توصلت الى عدة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة إضافة الى وجود أثر سلبي لانخفاض اسعار الصرف على التضخم.

دراسة Dekaa Abraham & Dube Sindiso (2021): تحت عنوان تحليل العلاقة السببية بين سعر الصرف والطاقة المتجددة والتضخم في المكسيك (1990-2019) باستخدام نهج اختبار حدود ARDL، هدفت الى محاولة قياس العلاقة طويلة الأجل بين التضخم، سعر الصرف و استخدام الطاقة المتجددة في المكسيك خلال الفترة 1990-2019، من خلال توظيف النماذج القياسية متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) حيث اضيفت الدراسة الى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من التضخم و سعر الصرف على المدى الطويل في حين ان كليهما لا يؤثران في استخدام الطاقات المتجددة.

دراسة Jo-Wei & Jyh-Lin (2018): هدفت الى معرفة اثار سعر الصرف المرن على التضخم من خلال دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data) لمجموعة من

الدول الصناعية خلال الفترة 1957-2016 حيث توصلت الى أن التضخم يضبط من خلال نظام سعر الصرف الثابت اسرع منه في حال نظام سعر الصرف العائمة. لقد تناولت الدراسات أعلاه طبيعة العلاقة بين كل من سعر الصرف والتضخم، وهو ما سنحاول التطرق اليه في ورقتنا البحثية هذه في صورة مغايرة، سواء من خلال الفترة الزمنية والحيز المكاني للدراسة وكذا طريقة معالجة الموضوع والأسلوب القياسي المتبع. اقسام الدراسة: بعد المقدمة قسمت الدراسة الى مبحثين تناول أولهما الإطار النظري لكل من التضخم وسعر الصرف في حين تناول المبحث الثاني الدراسة القياسية لتأثير التقلبات في سعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتضخم

يتسم كل من معدل التضخم وسعر الصرف بكونهما متغيران فاعلان في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية لأي دولة ومن هنا سنحاول خلال هذا الجزء من دراستنا التطرق الى مختلف الجوانب النظرية لكل منهما وكذا طبيعة العلاقة التي تربط التغيرات في سعر الصرف بالتضخم

المطلب الأول: الإطار النظري للتضخم

يعتبر التضخم أحد أكثر المتغيرات الاقتصادية تأثيرا في اقتصاديات الدول وكذا معدلات النمو بها، ومن هنا سنحاول الامام في هذا الجزء بأهم الجوانب الخاصة به.

الفرع الأول: مفهوم التضخم

لقد اختلف الاقتصاديون في وضع تعريف محدد للتضخم، وهذا لاختلاف الزاوية التي ينظر كل منهم الى التضخم من خلالها، حيث يرى بعضهم انه تداول لكميات كبيرة من النقود في ظل انخفاض المعروض السلعي مما ينجر عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، في حين يراه آخرون على انه ما هو الا نتاج زيادة الطلب على العرض، اما القسم الثالث منهم فيرى انه تحصيل حاصل لعدم التكافؤ بين كل من خطط الاستثمار و الادخار، لينسبه آخرون لاختلالات هيكلية يعاني منها الاقتصاد وقد عرفه (الوزني و الرفاعي، 2002) على انه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار بحيث يترك شعورا حقيقيا لدى الأفراد في مجتمع ما بتراجع قدرتهم على الحصول على احتياجاتهم بشكل عام وان يكون هذا الارتفاع مستمرا وعلى

مدى فترة من الزمن." (صفحة 177) في حين هناك من عرفه بأنه "زيادة كمية النقود المتداولة عن المعروض السلعي، وما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما البعض الآخر فانه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج، والبعض الآخر يعزو التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وآخرون يعزون التضخم إلى التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار" (العيدساوي و كاظم ، 2007، صفحة 121) لكن ورغم اختلاف وجهات النظر الا ان كل الآراء تتفق في أن التضخم ما هو الا زيادة مستمرة في الأسعار خلال فترة من الزمن تكون طويلة نسبيا، حيث لا تعتبر الزيادات الطارئة تضخما .

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

لقد اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين الى التضخم والى الأسباب التي تخلقه ومن بين أهم هذه النظريات:

نظرية سحب الطلب:

ترتب على ظهور الأزمة المالية سنة 1929 كساد للسلع، وانخفاض نسبة التشغيل وتوقف الإنتاج إذ أمست النظرية الكلاسيكية في ظل هذه الأزمة غير صالحة لمواجهة مثل هذه المشكلة، فعمد كينز لتقديم أفكار جديدة أكد فيها على أن تغير المستوى العام للأسعار عائد بصفة رئيسة إلى تغير في سعر الفائدة والتباين بين الاستثمار والادخار، فعندما يتساوى الاستثمار والادخار عند سعر الفائدة التوازني والذي يكون مساويا للسعر النقدي تستقر الأسعار وتصبح ثابتة. ولكن من وجهة نظر أخرى ليس بالضرورة تساوي الادخار والاستثمار فمن المحتمل وجود فرق بينهما وهذا وقد سمي بالطلب الكلي الفعال ويشمل المبالغ جميعها من قبل كل الوحدات الاقتصادية، وأوعز الكثيرون إلى أن الطلب هو العامل الرئيس للدخل والتشغيل ومستوى الإنتاج، ومن ثم فأن لتغيرات المستوى العام للأسعار يتشكل من الطلب على السلع الاستثمارية فضلا عن الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية. (فرحان، حسين سعدون ; يونس، سماح عبد الجبار، 2021، صفحة 296)

نظرية التغير في الطلب:

الزيادة في مستوى الأسعار هنا لا تعود إلى الزيادة في الطلب الكلي وإنما إلى التغير في تركيب الطلب بنسبة أسرع من التغير في تركيب العرض ويمكن أن يحدث هذا التضخم عند تغير طبيعة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري خصوصا بعد حالة الحرب، حيث تخفض النفقات العسكرية ويزداد الطلب على السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار خاصة في الفترة الانتقالية اللازمة لتوجيه الاقتصاد نحو زيادة الإنتاج في هذه الصناعات. (عبد الوهاب، 2002، صفحة 215)

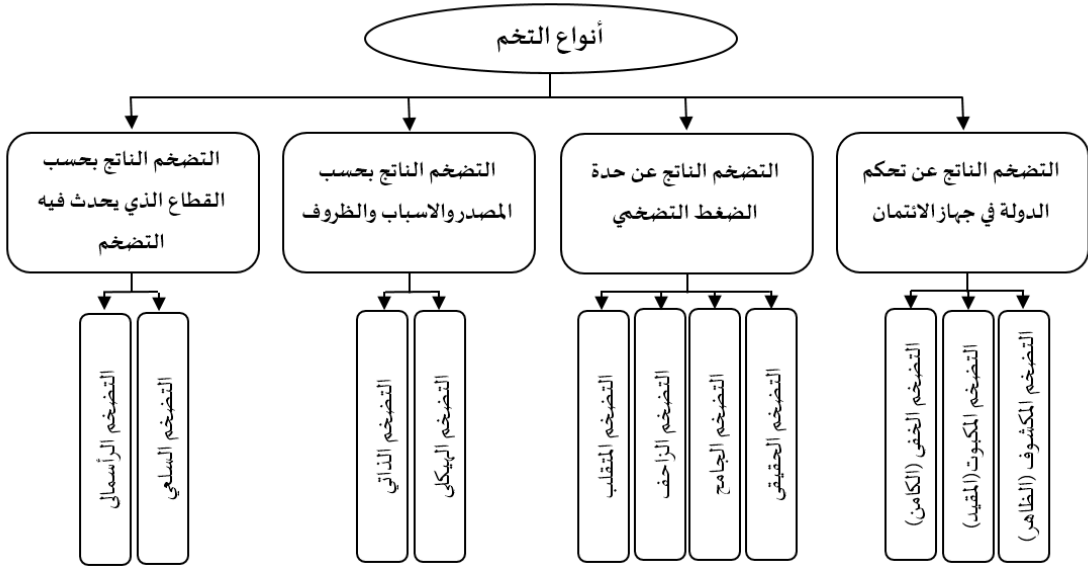
نظرية زيادة التكاليف:

يفسر التضخم في هذه النظرية باتجاه مغاير لنظرية تضخم الطلب، لأن الدافع الأول يأتي من زيادة الأجور النقدية أو أسعار بقية المدخلات التي أدت إلى زيادة في أسعار السلع والخدمات النهائية لتواجه الزيادة في النفقات وبأي حال فارتفاع الأسعار سيعمل على خفض مستوى الأجور الحقيقية عن مستواها السابق، هذا يدفع بالأجور النقدية باتجاه الزيادة لأجل تحقيق زيادات أخرى مع ارتفاع الأسعار تارة ثانية، ويعرف هذا النوع بالتضخم التلقائي، لأن الزيادة في النفقات في أي مرحلة من المراحل هي السبب الرئيس في دفع الأسعار نحو الزيادة، وليس بالضرورة أن يوجد فائض في الطلب على الخدمات والسلع واستمرار العملية لا يتوقف على حجم. وتشير فكرة التضخم المدفوع بالنفقات إلى انخفاض قيمة النقد أو القوة الشرائية للوحدات النقدية الذي يكون بسبب التضارب واحتدام الصراع بين احتكار المنتجين بمختلف الأشكال لأسواق العمل والبضائع أي السلع والخدمات، والقوة الاحتكارية لنقابة العمال في سوق العمل التي تفرض زيادة للأجور الاسمية للعمال لمختلف مراحل الدورة الاقتصادية الذي بدوره سيؤدي إلى حدوث زيادة في نفقات الإنتاج التي بدورها تنعكس على المستوى العام للأسعار. (فرحان، حسين سعدون ; يونس، سماح عبد الجبار، 2021، الصفحات 296-297)

الفرع الثالث: أنواع التضخم:

يمكن حصر أنواع التضخم من خلال الشكل الموالي:

الشكل (01): أنواع التضخم



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على عبد العزيز أحمد حسن، أوس فخرالدين أيوب، أثر بعض متغيرات السياسة النقدية على التضخم، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 17، العدد 56، لعراق، 2021، ص 546.

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية للتضخم

ينجر عن التضخم العديد من المشاكل التي تعيق بشكل او بآخر التنمية الاقتصادية والاقتصاد بشكل عام ومن بين أهمها:

يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأسعار إلى إضعاف الحوافز الفردية على الادخار والاستثمار، والتوجه بدلا من ذلك نحو الإنفاق الاستهلاكي الأنفي، هرباً من ارتفاع الأسعار المتوقع، وهذا بدوره سيعيق تيار المدخرات نحو مؤسسات الادخار مما يضعف بالتالي فعالية المؤسسات والأسواق المالية، ويؤدي إلى إضعاف حوافز الاستثمار. (فارس، 2019، صفحة 23)

يؤثر التضخم على عدالة توزيع الدخل حيث يعكس التضخم أثارا ومشاكل اقتصادية واجتماعية مما يترتب عليها إعادة توزيع الدخل الحقيقي، فمثلا الفئات المختلفة من ذوي الدخل تتأثر بطرق مختلفة فبعضها يحقق أرباحا والبعض الآخر يحقق خسائر، حيث أن فئة الدخل المحدودة أو الثابتة نسبيا من أصحاب الرواتب وحملة السندات تتحمل خسائر تتمثل بانخفاض في دخولهم الحقيقي. (علي و عبد الجبار، 2004، صفحة 326)

يؤثر التضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات حيث يؤدي إلى عجز في الميزانية من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير وتمتد قيمة العملة قياساً بالعملات الأجنبية، ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير، وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها.

سوء تخصيص الموارد: إذ تتجه أغلب الموارد الاقتصادية إلى المضاربة والابتعاد عن الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة عرض السلع. إذ يقوم المواطنون بالمضاربة في قطاع الأراضي والسيارات وكل ما هو يدر ربحاً سريعاً وخلال فترة قصيرة مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقد الذي يعد عاملاً مهماً في ارتفاع الأسعار. (فارس، 2019، صفحة 24)

يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً وبالتالي انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية، مما يعني تراجع حجم الصادرات في البلد المعني، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى زيادة حجم الاستيراد مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجاري للبلاد، وتصبح محصلة ذلك النزوع نحو الاستيراد والأحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي وتعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة بشكل رفاة (الوزني و الرفاعي، 2002، صفحة 190)

الفرع الخامس: مقاييس ومؤشرات التضخم: (عبدالعزیز و أوس ، 2021، صفحة 549)

يقاس معدل التضخم بمؤشرات اقتصادية مختلفة أهمها:

مؤشر أسعار المستهلك (CPI): ويسمى أيضاً بمؤشر تكلفة المعيشة لارتباط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين، ويعبر عن التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود بالنسبة للمستهلك.

مؤشر أسعار المنتج: عبارة عن التغير في قيمة النقود بالنسبة لتاجر الجملة أو للمنتج، إذ يقيس مدى التغير في أسعار السلع في أسواق الجملة أو للمنتج.

مخفض السعر الضمني للناتج: يستخدم في قياس معدل التغير في اسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الاجمالي.

مؤشر سعر التجزئة: يقيس متوسط التغير من شهر لآخر للسلع والخدمات المشتراة من غالبية القطاع العائلي، واستخدامه يتطلب تقنيات احصائية وقاعدة معلومات متطورة.

المطلب الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

يلعب سعر الصرف دورا مهما في الاقتصاد، باعتباره من ادوات السلطات النقدية التي تستخدمها في استهداف المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من عملة بلد ما التي يتم مبادلتها قبالة وحدة واحدة من عملة بلد آخر" (ابدجمان، 1999، صفحة 490) أو بتعبير آخر هو "سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية، أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية" (ساكر، 2006، صفحة 97)، في حين عرفه (حمزة، 2010) "بأنه النسبة التي تحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، أو هو ما يدفع من وحدات النقد الأجنبي للحصول على وحدة النقد الأجنبي، وهناك من الاقتصاديين من يعرف سعر الصرف بأن ما يدفع من وحدات من النقد الأجنبي للحصول على وحدة النقد الوطني" (صفحة 159). ويمكننا ان نميز بين عدة أنواع من سعر الصرف وهي:

✓ **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض، كما يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة ويدل ارتفاع سعر عملة ما على امتيازها بالنسبة للعملات الأخرى (قانة، 2009، صفحة 11)

✓ **سعر الصرف الحقيقي:** هو السعر النسبي للسلع المتبادلة الى السلع غير المتبادلة ما يحدد من خلاله عدد وحدات سلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة، هذه الأخيرة التي ترتبط بعلاقة عكسية بسعر الصرف الحقيقي، فكل زيادة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي الى انخفاض في القدرة التنافسية

للاقتصاد المحلي، وبالتالي زيادة الأرباح والارادات والعكس صحيح. (عطوان، 1992، صفحة 320)

✓ **سعر الصرف الفعلي:** يعطي سعر الصرف الفعلي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية ويدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، من خلال مؤشر يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما مقارنة بعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة. إن أسعار الصرف الفعالة هي أسعار صرف اسمية لأنها لا تأخذ في الحسبان الاختلافات في معدل التضخم في الدولة محل الدراسة أو الدول الأجنبية، ولهذا لا تعتبر مقاييس ملائمة للتفسير الموقف التنافسي لدولة ما بالنسبة لمنافسيها (موردخاي، 2010، صفحة 292)

✓ **سعر الصرف التوازني:** هو سعر الصرف الذي يكون متلازما مع توازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يسود في بيئة اقتصادية مستقرة، فالصدمات الأسمية، المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن المستوى التوازني كذلك الصدمات الحقيقية تؤثر على مستوى التوازن لسعر الصرف لذا فمن الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف، ويتم تحديد سعر الصرف التوازني عن طريق نظرية تعادل القوة الشرائية. (الجويجاتي و الحديدي، 2021، صفحة 340)

الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف

للسعر الصرف العديد من الوظائف نذكر منها:

الوظيفة القياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد الأسعار المحلية- باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع- يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة. فمن خلاله يعبر عن الأسعار العالمية بالعملة الوطنية. فالمنتج المحلي يقيس ويقارن الأسعار الداخلية مع الاسعار العالمية من خلال سعر الصرف. (بن الزاوي، 2016، صفحة 17)

وظيفة تطويرية: فمن خلال سعر الصرف يشجع المنتج على زيادة صادراته وتطويرها في حالة حصوله على عوائد مجزية. في حين قد تتعطل فروع صناعية يتم توفير منتجاتها من الاستيراد بسعر أقل مما تنتج في الداخل.. وهكذا. (الشمرى و حمزة، 2015، صفحة 274)

وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفته التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فمثلا عند انخفاض سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني، وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا أرادت اليابان زيادة حصتها من الحبوب فإنها ستضطر دفع زيادة في الدولارات بسبب الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولار الأمريكي، في حين سترتفع احتياطات الولايات الأمريكية من الدولار و ينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني. (بن الزاوي، 2016، صفحة 18)

الفرع الثالث آلية انتقال أثر سعر الصرف على التضخم

الثابت اقتصاديا أن العلاقة بين التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة هي علاقة تبادلية، أي أن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي حتما إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة، أي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف، مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها، وهو أمر عادة ما يرافقه سعر فائدة أعلى. من جانب آخر فإن الدولة التي لديها معدل تضخم منخفض بشكل مستمر تقدم قيمة متزايدة للعملة، حيث أن قوتها الشرائية تزداد مقارنة بالعملات الأخرى. من جهة أخرى يؤدي انخفاض القوة الشرائية للعملة حتما لارتفاع معدل التضخم. حيث يعمل تدهور أو انخفاض سعر صرف العملة الوطنية على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدرا للتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية. وهناك نماذج تعزز هذه الرؤية، حيث ترى أن التغير في سعر صرف العملة يؤثر بشكل مباشر على التضخم من خلال تغير أسعار السلع المستوردة أو المصدرة والمقيمة بالعملة المحلية، وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات في النشاط الاقتصادي نتيجة تلك التعديلات، ومن هذه النماذج نموذج توزيع السلسلة (distribution chain). والذي طوره الاقتصادي الأمريكي (McCarthy) إذ يتم فيه تحديد أثر انتقال سعر الصرف من خلال قياس تأثير متغيرات اقتصادية

كلية على مؤشرات الأسعار المحلية خلال مراحل التسعير والتوزيع المختلفة التي تمر بها السلع المتاجر بها. (سلامي و جنيدي، 2018، الصفحات 264-265)

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990_2021

بغية دراسة تأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر سنستخدم بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2020، وذلك باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)

المطلب الأول: توصيف نموذج الدراسة

تعتبر مرحلة توصيف النماذج اهم مرحلة في الدراسات القياسية، وعليه حاولنا خلال هذا الجزء بناء نموذج لمعدل التضخم ينطوي على الجزء الأكبر من محدداته.

الفرع الأول: نموذج الدراسة

سنستخدم في هذه الدراسة نموذج خطي يربط بين معدل التضخم (INF) كمتغير تابع معبرا عنه بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك (ICP) من جهة ومجموعة من المتغيرات المفسرة (المستقلة) متمثلة في كل من سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري (EX)، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية (GDP)، عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) وقيمة الإنفاق العام بالعملة المحلية (GV) بالإضافة الى معدل الفائدة الحقيقي (R) كمتغيرات مستقلة، وذلك وفق النموذج التالي:

$$INF = f(EX, GDP, M2, GV, R)$$

حيث يصبح النموذج وفق منهج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطأة من الشكل:

$$\begin{aligned} \Delta INF = & \theta_0 + \sum_{i=1}^p \theta_1 \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_2 \Delta EX_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_3 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_4 \Delta M2_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q \theta_5 \Delta GV_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_6 \Delta R_{t-i} + \delta_1 INF_{t-1} + \delta_2 EX_{t-1} + \delta_3 GDP_{t-1} \\ & + \delta_4 M2_{t-1} + \delta_5 GV_{t-1} + \delta_5 R_{t-1} + \mu_t \end{aligned}$$

حيث أن:

INF : معدل التضخم EX : سعر الصرف GDP : الناتج المحلي الاجمالي

M2 : الكتلة النقدية GV : الانفاق الحكومي R : معدل الفائدة الحقيقي

∂_0 : الثابت δ_i : معاملات الأجل الطويل θ_i : معاملات الاجل القصير

μ_t : الخطأ العشوائي p : عدد فترات التأخير بالنسبة للمتغير التابع

q : عدد فترات التأخير بالنسبة للمتغيرات المستقلة

وعليه فإن نموذج تصحيح الخطأ يأخذ الشكل:

$$\Delta INF = \partial_0 + \sum_{i=1}^p \theta_1 \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_2 \Delta EX_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_3 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_4 \Delta M2_{t-i} \\ + \sum_{i=1}^q \theta_5 \Delta GV_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_6 \Delta R_{t-i} + \varphi ECM_{t-i} + \mu_t$$

حيث:

- ECM : حد الخطأ

- φ : سرعة تصحيح الخطأ في الأجل الطويل عند حدوث صدمات في المتغيرات المستقلة

الفرع الثاني: البيانات ومعالجتها

مصادر البيانات: تم الاعتماد على بيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2020

تم جمعها من موقع البنك الدولي إضافة الى تقارير البنك المركزي الجزائري.

الدراسة الوصفية للبيانات:

الجدول (01): الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

معدل التضخم	سعر الصرف	الناتج المحلي الإجمالي	عرض النقود	الإنفاق العام	معد الفائدة
المتوسط الحسابي	70.83	111.18	6414.86	107.16	-0.22
الوسيط	72.94	103.2	4070.44	79.33	-0.1
أعلى قيمة	126.78	213.81	17740.01	217.06	21.57
أدنى قيمة	8.96	41.76	343.32	42.93	-29.8
المجموع	29.26	61.83	5871.78	64.04	10.87
مجموع مربع البواقي	2195.8	3446.52	198860.5	3322.05	-6.97
عدد المشاهدات	31	31	31	31	31

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

بعد توصيف النماذج القياسية والتأكد من سلامتها، تأتي المرحلة الثانية والتي وهي الدراسة الاقتصادية، التي تكتسي أهمية كبيرة من حيث تحليل النتائج وحتى الاعتماد عليها في القيام بعملية التنبؤ مستقبلا.

الفرع الأول: اختبار سكون (استقراره) السلاسل الزمنية

كشرط لتطبيق نماذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطة (ARDL) لابد من توفر شرط أن تكون كل السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى أو عند أخذ الفروق الأولى أو مزيج بينهما أي أن تكون كلها متكاملة من الرتبة (0) أو (1) أو مزيج منهما. وللتأكد من ذلك قمنا بكل من اختباري ديكي فولير الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (PP) حيث أظهرت النتائج المبينة لا حقا في لجولين (02) و (03) أن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت غير ساكنة (مستقرة) عند المستوى باستثناء سعر الفائدة الحقيقي، غير انها استقرت عند اخذ الفروق الأولى لها.

الجدول (02): اختبار سكون السلاسل الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولير الموسع (ADF)

النموذج						R	GV	M2	GDP	EX	INF
في المستوى											
مع الثابت	إحصائية ستودنت	-1.5141	-0.9700	-0.8732	2.9042	-0.4136	-3.4076	0.0186	0.8944	1.0000	0.7827
		0.5129	0.7509	0.7827	1.0000	0.8944	0.0186	0.0186	0.8944	1.0000	0.7827
مع الثابت والمتجه	إحصائية ستودنت	-1.9111	-3.4355	-1.4098	-1.6839	-3.1507	-4.2428	0.0113	0.1178	0.7334	0.8372
		0.6239	0.0702	0.8372	0.7334	0.1178	0.0113	0.0113	0.1178	0.7334	0.8372
بدون ثابت وبدون متجه	إحصائية ستودنت	-1.4783	3.0300	0.3101	-1.6650	0.4417	-3.4923	0.0011	0.8032	0.0898	0.7688
		0.1278	0.9989	0.7688	0.0898	0.8032	0.0011	0.0011	0.8032	0.0898	0.7688
عند الفرق الأول											
مع الثابت	إحصائية ستودنت	-5.6109	-3.8990	-4.6488	-1.3497	-3.7747	-6.0259	0.0000	0.0079	0.5892	0.0009
		0.0001	0.0059	0.0009	0.5892	0.0079	0.0000	0.0000	0.0079	0.5892	0.0009
مع الثابت والمتجه	إحصائية ستودنت	-5.5828	-3.7900	-4.5611	-5.3831	-3.5633	-5.9165	0.0002	0.0511	0.0008	0.0056
		0.0005	0.0318	0.0056	0.0008	0.0511	0.0002	0.0002	0.0511	0.0008	0.0056
بدون ثابت وبدون متجه	إحصائية ستودنت	-5.5661	-3.0514	-4.5748	0.5256	-3.5487	-4.7641	0.0000	0.0009	0.8221	0.0000
		0.0000	0.0035	0.0000	0.8221	0.0009	0.0000	0.0000	0.0009	0.8221	0.0000
القرار						I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12

الجدول (03): اختبار سكون السلاسل الزمنية بواسطة اختبار فليبس بيرون (PP)

R	GV	M2	GDP	EX	INF	النموذج	
في المستوى							
-3.1993	-0.6596	3.0183	-0.9023	-1.0135	-1.4655	مع الثابت	إحصائية ستودنت الاحتمال
0.0300	0.8420	1.0000	0.7735	0.7354	0.5370		
-4.1212	-1.9085	-1.7763	-1.6621	-1.8158	-2.0516	مع الثابت والمتجه	إحصائية ستودنت الاحتمال
0.0150	0.6253	0.6909	0.7430	0.6718	0.5506		
-3.3376	0.4939	5.3906	0.2605	2.2165	-1.4824	بدون ثابت وبدون متجه	إحصائية ستودنت الاحتمال
0.0016	0.8162	1.0000	0.7549	0.9920	0.1269		
عند الفرق الأول							
-13.1844	-3.8509	-3.8953	-4.6522	-3.8676	-5.6109	مع الثابت	إحصائية ستودنت الاحتمال
0.0000	0.0066	0.0059	0.0009	0.0063	0.0001		
-15.6398	-3.6290	-5.3831	-4.5600	-3.7535	-5.8151	مع الثابت والمتجه	إحصائية ستودنت الاحتمال
0.0000	0.0447	0.0008	0.0056	0.0344	0.0003		
-8.4641	-3.6503	-1.8135	-4.5636	-2.9528	-5.5915	بدون ثابت وبدون متجه	إحصائية ستودنت الاحتمال
0.0000	0.0007	0.0669	0.0000	0.0046	0.0000		
I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	القرار	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL تحديد فترات الإبطاء له (رتبة النموذج)

قبل تقدير النموذج لابد أولاً من تحديد فترة الإبطاء العظمى وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (04): درجة الإبطاء العظمى

درجة الإبطاء	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	1.96e+17	56.84433	57.12980	56.93160
1	291.8971*	2.52e+12*	45.51589	47.51420*	46.12680
2	33.56498	5.22e+12	45.84966	49.56080	46.98419
3	37.80524	3.81e+12	44.22050*	49.64448	45.87867*

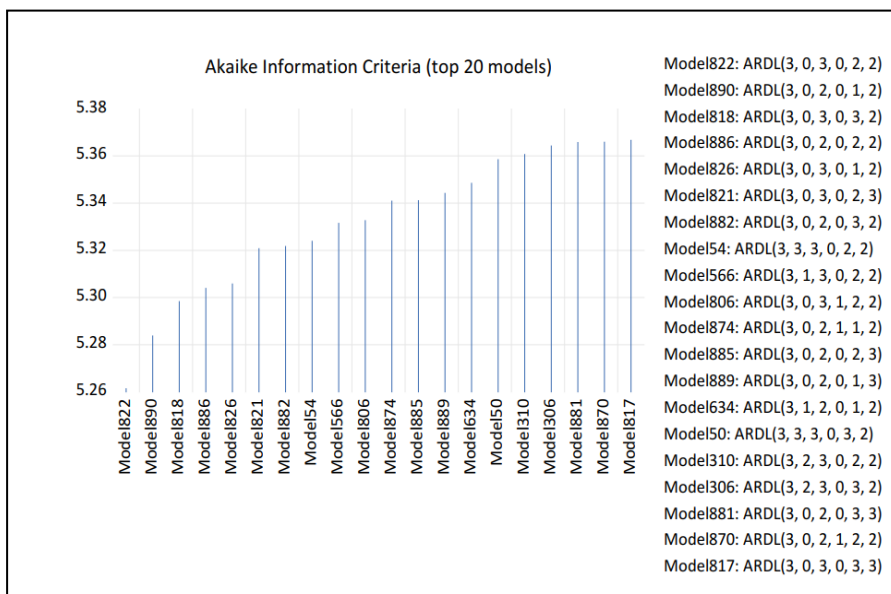
*درة الإبطاء المثلى حسب المعيار

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

من مخرجات الجدول يتضح ان درجة التأخير العظمى حسب معياري (AIC) و (HQ) هي 3 فترات إبطاء كحد أقصى.

1- تقدير النموذج الأمثل

الشكل (02): نتائج معيار (AIC) لاختبار درجة الإبطاء المثلى



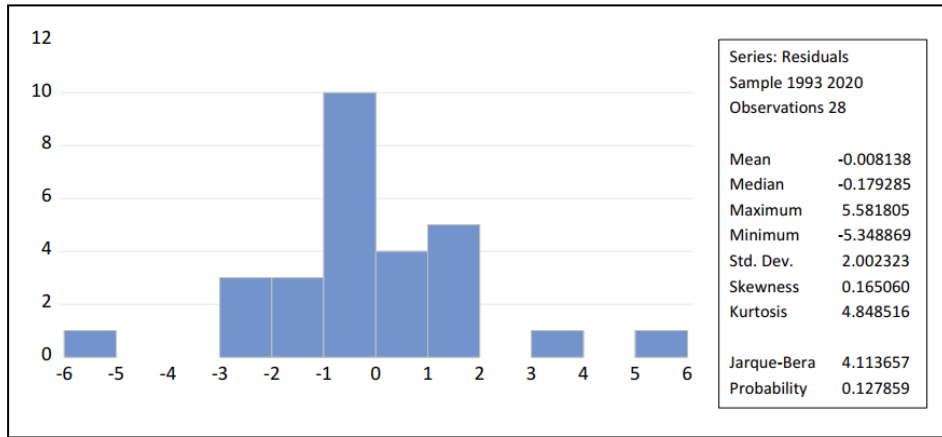
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12

تعتمد هذه الطريقة على تقدير نموذج مقترح ل ARDL استنادا على عدد الإبطاءات الممكنة لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ومن ضمن 3072 نموذج مقدر تشير نتائج الاختبار حسب معيار (AIC) الذي حقق أدنى قيمة له والمقدرة ب 5.261571 (الملحق رقم 03) في نموذج ARDL (3.0.3.0.2.2) والذي هو النموذج الأمثل.

1- الاختبارات البعدية للتأكد من سلامة النموذج: من أجل الموافقة على النموذج فإنه يترتب أولا اجراء بعض الاختبارات على البواقي:

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل (03): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال الشكل (02) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera هي 4.113657 بقيمة احتمالية 12.78% (Prob=0.127859)، وهي أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

اختبار الارتباط الذاتي وتجانس التباين للبواقي

الجدول (05): نتائج اختبار الارتباط الذاتي وتجانس التباين للبواقي

الاختبار	نوع الاختبار	F-statistic	الاحتمال
اختبار تجانس التباين للبواقي	ARCH	0.576442	0.4548
	Breusch-Pagan-Godfrey	0.689992	0.7543
اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	LM Test	1.101481	0.3664

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال الجدول أعلاه نستنتج:

نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial Correlation LM Test) دفعتنا إلى قبول

الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي بما أن قيمة F-statistic = 0.3664 أكبر من 05%.

نتائج اختبار تجانس التباين للبواقي (Heteroskedasticity Test) دفعتنا الى قبول الفرضية الصفرية القائلة بتجانس تباين الأخطاء وذلك لأن قيمة $F\text{-statistic} = 0.7543$ وهي أكبر من 05%، ومنه

نظرا لأن جميع الاختبارات كانت نتائجها مقبولة من الناحية الإحصائية فإنه يمكن قبول النموذج وذلك لخلو البواقي من جميع المشاكل التي قد تؤثر على تقديره.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك

من أجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من معدل التضخم من جهة وسعر الصرف، الناتج المحلي الاجمالي، عرض النقود الإنفاق العام سعر الفائدة من جهة أخرى قمنا بإجراء اختبار الحدود (Bounds Test) والتي أظهرت النتائج التالية:

الجدول (06): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

الاختبار	هدفه	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	القيمة الحرجة	
				I(0)	I(1)
F-statistic	معرفة وجود العلاقة التوازنية في الاجل الطويل من عدمها	4.780707	1%	2.82	4.21
			2.5%	2.44	3.71
			5%	2.14	3.34
			10%	1.18	2.93
t-statistic	تحديد نوع العلاقة	-4.094900	1%	-2.58	-4.44
			2.5%	-2.24	-4.12
			5%	-1.95	-3.83
			10%	-1.62	-3.49

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 12

بما أن القيمة المحسوبة لإحصائية F-statistic (4.780707) أكبر من القيمة الحرجة لكل الحدود وعند كل مستويات المعنوية فهذا يدفعنا الى رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، في حين تعبر نتائج اختبار t-statistic على إنها علاقة منطقية تتجه من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الرابع: تحليل نتائج تقدير معاملات

استخراج المقدرات الطويلة والقصيرة الأجل لمعاملات النموذج ومعلمة تصحيح الخطأ

1- تقدير معلمات الأجل الطويل

الجدول (07): تقدير معلمات الأجل الطويل

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	القيمة الاحصائية	الاحتمال
سعر الصرف (EX)	0.154662	0.041347	3.740545	0.0025
الناتج الداخلي الإجمالي (GDP)	-0.149996	0.185525	-0.808494	0.4334
عرض النقود (M2)	0.000886	0.001056	0.838958	0.4167
الإنفاق الحكومي (GV)	0.062210	0.222923	0.279063	0.7846
معدل الفائدة الحقيقي (R)	-2.326236	0.355116	-6.550630	0.0000
$EC = INF - (0.1547*EX - 0.1500*GDP + 0.0009*M2 + 0.0622*GV - 2.3262*R)$				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

من مخرجات الجدول يتضح أن:

- معلمة سعر الصرف جاءت معنوية عند مستوى 1% وبقيمة موجبة وهو ما يفسر بأن الزيادة في سعر الصرف بوحدة واحدة يقابلها زيادة في التضخم 0.15 وحدة. وهو ما يعني وجوع علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من سعر الصرف إلى معدل التضخم
- جاءت كل من معلمات الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي والإنفاق الحكومي غير معنوية.
- تأثير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على معدل التضخم معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية 1% لذلك سوف نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن اتجاه هذه العلاقة يكون من سعر الصرف إلى معدل التضخم، إذ أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ 2.32 وحدة.

2- تقدير معلمات الأجل القصير (تصحيح الخطأ)

الجدول (07): تقدير معلمات الأجل القصير ومنهجية تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	القيمة الاحصائية	الاحتمال
الفرق الأول لمعدل التضخم مبطاً بفترة واحدة	-0.481588	0.115366	-4.174418	0.0011
الفرق الأول لمعدل التضخم مبطاً بفترتين	-0.499244	0.124198	-4.019738	0.0015
الفرق الأول للناتج الداخلي الاجمالي	-0.760006	0.117657	-6.459521	0.0000
الفرق الأول للناتج الداخلي الاجمالي مبطاً بفترة	-0.364423	0.139979	-2.603406	0.0219
الفرق الأول للناتج الداخلي الاجمالي مبطاً	-0.080036	0.044979	-1.779404	0.0985
الفرق الأول للإنفاق الحكومي	0.843681	0.145606	5.794286	0.0001
الفرق الأول للإنفاق الحكومي مبطاً بفترة واحدة	0.305697	0.168824	1.810740	0.0933
الفرق الأول ل معدل الفائدة الحقيقي	-0.882124	0.120866	-7.298378	0.0000
الفرق الأول ل معدل الفائدة الحقيقي مبطاً بفترة	0.254319	0.097011	2.621539	0.0211
معامل تصحيح الخطأ (-1) CointEq	-0.699064	0.110925	-6.302114	0.0000

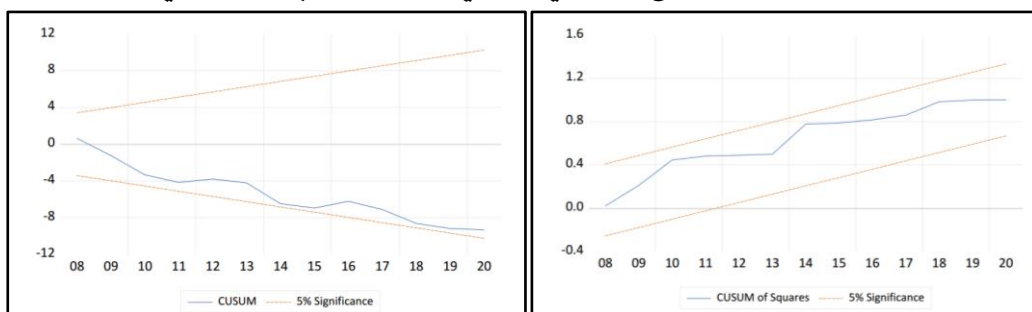
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12 أنظر الملحق رقم 06

- بما أن معامل تصحيح الخطأ ($\lambda = -0.699064 = 69.91\%$) بإشارة سالبة ومعنوي احصائيا (Prob=0.0000) وهذا يعني أن الاختلالات في الأجل القصير يمكن تعديله في الأجل الطويل من أجل الوصول الى الوضع التوازني خلال 66.91 % من الزمن (السنة)

الفرع الخامس: اختبار السكون لنموذج المقدّر (استقراره المعلمات)

إن اختبار مدى سكون نموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء يمر من خلال التأكد من أن بيانات الدراسة لا تحتوي على أي تغيرات هيكلية، وأن المعلمات قصيرة الأجل مستقرة ومنسجمة مع المعلمات طويلة الأجل، وفي هذا من خلال:

الشكل (08): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة والمربعات للبواقي المعادة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال الشكل (08) يتضح أن هناك انسجام في النموذج المقدر بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير وذلك كون أن الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05 % وهو ما يدل على استقرار المعلومات قصيرة وطويلة الأجل للنموذج المقدر. كما أن الرسم البياني للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05 % وهو ما يدل على استقرار المعلومات قصيرة وطويلة الأجل للنموذج المقدر، أي أنه هناك انسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

خاتمة:

من خلال هذه دراستنا هذه حاولنا بيان تأثير التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري على معدلات التضخم خلال فترة 1990-2020، حيث وبعد استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالتضخم وسعر الصرف وكذا الية تأثيره فيه، ومن ثم اجراء الدراسة القياسية والقيام بجميع الاختبارات للتأكد من صحة وسلامة النموذج المقدر. فقد توصلت هذه الدراسة التطبيقية الى جملة من النتائج يمكن حصرها في النقاط التالية:

- يرتبط سعر الصرف بالتضخم بعلاقة موجبة تتجه من سعر الصرف الى التضخم
- افضت اختبارات الحدود (Bounds Test) الى وجود علاقة منطقية توازنية طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات المفسرة له خلال فترة الدراسة.
- يتأثر معدل التضخم في الجزائر بكل من سعر صرف ومعدل الفائدة الحقيقي في الأجل الطويل.
- في المدى القصير يتأثر معدل التضخم في الجزائر بكل من معدل الفائدة الحقيقي، إجمالي الناتج المحلي وكذا الانفاق الحكومي.
- قامت الدراسة بتقدير العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مفسر والتضخم كمتغير تابع في كل من الأجلين القصير والطويل من خلال نموذج قياسي، افضت اختباره الى قبوله من الناحيتين الاحصائية والاقتصادية.
- النتائج المتوصل اليها من خلال دراسة استقراره النموذج القياسي كانت معنوية ومقبولة.

- قيمة حد تصحيح الخطأ كانت معنوية وبإشارة سالبة وهو ما يعني أن الاختلالات في الأجل القصير يمكن تعديلها في الأجل الطويل من أجل الوصول الى الوضع التوازني خلال 66.91 % من الزمن (السنة)

اختبار الفرضيات:

من خلال معلمات الأجل الطويل للنموذج المقدر، تبين وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى للدراسة.

جاءت معلمة سعر الصرف في معادلة الأجل الطويل معنوية وموجبة (0.154662)، وهو ما يفسر وجود علاقة طردية تتجه من سعر الصرف الي معدل لتضخم أي أن الزيادة في سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم ب 0.15 وحدة في الأجل الطويل وهذا ما ينفي الفرضية الثانية للدراسة.

لا توجد علاقة تكامل مشترك بين كل من سعر الصرف ومعدل التضخم في الأجل القصير في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة للدراسة..

التوصيات:

لابد على السلطة النقدية من اختيار سياسة نقدية ملائمة لاستهداف التضخم في الأجل الطويل من خلال قناة سعر الصرف، ما من شأنه أن يحافظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة عند مستويات مقبولة ومعقولة يمكن السيطرة عليها، ويحد من تلك الآثار السلبية للضغوط التضخمية لا سيما في المدى الطويل.

افاق الدراسة:

نظرا للأهمية التي يحظى بها كل من موضوع التضخم وكذا سعر الصرف فانه يوصي بتكثيف الجهود البحثية فيهما من خلال تناول أحد المواضيع:

- سعر الصرف ودوره في استهداف التضخم
- دراسة العلاقة اللاخطية لأثر التذبذب في أسعار الصرف على التضخم.

الهوامش:

- Dekaa, A., & Dube, S. (2021, June). Analyzing the causal relationship between exchange rate, renewable energy and inflation of Mexico (1990–2019) with ARDL bounds test approach. *Renewable Energy Focus*, pp. 78-83.
- Jo-Wei, W., & Jyh-Lin, W. (2018). Does a flexible exchange rate regime increase inflation persistence? *Journal of International Money and Finance*, pp. 244-263.
- أحمد حسن عبدالعزيز، و فخرالدين أيوب أوس . (31 ديسمبر، 2021). أثر بعض متغيرات السياسة النقدية على التضخم. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، الصفحات 567-583.
- أحمد سلامي، و مراد جنيدي. (جوان، 2018). قياس العلاقة الاقتصادية بين تقلبات اسعار الصرف ومعدلات التضخم حالة الإقتصاد الجزائري في الفترة (1970-2016). *مجلة معارف*، الصفحات 286-261.
- الامين عبد الوهاب. (2002). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الأردن: الحامد للنشر و التوزيع.
- أوس فخر الدين أيوب الجويجاتي، و رغيد حسين أحمد الحديدي. (30 سبتمبر، 2021). أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية في تحديد سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2019). *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، الصفحات 354-335.
- خالد واصف الوزني، و أحمد حسين الرفاعي. (2002). *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
- رفاه عدنان نجم. (2020). أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980-2017). *مجلة تكريت للادارة والعلوم الاقتصادية*، الصفحات 207-198.
- سلام كاظم شاني. (22 نوفمبر، 2021). استخدام متجه الانحدار الذاتي VAR لقياس دور سعر الصرف في التضخم والنمو الاقتصادي - العراق حالة دراسية للمدة 1988-2017. *مجلة أهل البيت عليهم السلام*، الصفحات 173-149.
- طاهر قانة. (2009). *اقتصاديات صرف النقود والعملات*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع.
- عبد الرزاق بن الزاوي. (2016). *سعر الصرف الحقيقي/التوازي*. عمان: دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- عبد القادر حمزة. (2010). *أساسيات البورصة وقواعد إقتصاديات الإستثمارات المالية*. مصر: دار الكتاب الحديث.
- فرحان، حسين سعدون ; يونس، سماح عبد الجبار. (30 سبتمبر، 2021). التضخم في ظل قيد المديونية الخارجية في دول أمريكا اللاتينية/البرازيل أنموذجا. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 17 (55)، الصفحات 306-292.
- فناجي ساري فارس. (2019). العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد السعودي (تحليل الأثار و المعالجة). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، الصفحات 42-17.

- كريانين موردخاي . (2010). *الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات*. (محمد ابراهيم منصور، و علي مسعود عطية، المترجمون) المملكة العربية السعودية: دار المريخ.
- مايخ شبيب الشمري، و حسن كريم حمزة. (2015). *التمويل الدولي أسس نظرية واساليب تحليلية*. دار الضياء للطباعة و النشر: دار الضياء للطباعة والنشر.
- مايكل ابدجمان. (1999). *الاقتصاد الكلي: النظرية و السياسة*. (محمد ابراهيم منصور، المترجمون) المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- مجيج علي، و عفاف عبد الجبار. (2004). *مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي*. الاردن: دار وائل للنشر.
- محمد العربي ساكر. (2006). *محاضرات في الاقتصاد الكلي*. مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- محمود حسين العيساوي ، و جاسم كاظم . (2007). *الاقتصاد الكلي: تحليل نظري و تطبيقي*. الأردن: دار المسيرة للنشر.
- مروان عطوان. (1992). *أسعار صرف العملات*. الجزائر: دار الهدى.